أنماط المبتدأ في موسوعة الأحاديث القدسيَّة ـ دراسة تركيبية

أ.د. حسن عبد الغني الأسدي

كلية التربية للعلوم الانسانية-جامعة كربلاء

hjawad201421@gmail.com

الباحث: إبراهيم عيسى درويش

كلية التربية للعلوم الانسانية-جامعة كربلاء

Ibrahemessa14@gmail.com

الملخص

إنَّ البحثَ في الجملة الاسمية مهما كان منهجه ومهما كانت غاياته؛ يحيلنا مباشرة الى الحديث عن «المبتدأ» و«الخبر» وعلى طرح تساؤلات مبدئية حولهما؛ ولذلك فإن هذا البحث يهدف إلى دراسة الجملة الاسمية في الأحاديث القدسية دراسةً تركيبية، من حيث اشتمالها على طرفي الجملة من المسند والمسند إليه، ويتمثلان هنا بالمبتدأ والخبر، ومجيء المبتدأ بأنماطه المتعددة العائدة إلى التعريف في الأصل، وكذلك الخبر (معتمَد الفائدة) بأنماطه الثلاثة، وتضمنت الدراسة مجموعة من أحكام الجملة الاسمية، ولم تهمل هذه الدراسة الجانب الدلالي للتركيب. وتشكل الأحاديث القدسية أهمية كبيرة بالنظر إلى عدِّها مصدرًا من مصادر التراث الإسلامي واللغوي الموصّل للاحتجاج الفصيح للاستعمالات النحويَّة واللغويَّة؛ لذا مثلت هذه الأحاديث عينة لهذا البحث.

الكلمات المفتاحيَّة: «المبتدأ، الأحاديث القدسيَّة، دراسة تركيبيَّة»

Patterns of the Subject in the Encyclopedia of Sacred Hadith - A Structural Analysis Study

Ibrahim Issa Darwish Phone

College of Education for Human Sciences - University of Karbala

Ibrahemessa14@gmail.com

Prof. Dr. Hassan Abdul Ghani Al-Asadi

College of Education for Human Sciences - University of Karbala

hjawad201421@gmail.com

Abstract

The research on the issue of the nominal sentence، regardless of its method and objectives; He directs us to talking about the “beginner” and “the news” and to asking initial questions about them. Therefore، this research aims to study the nominal sentence in the sacred hadiths in a synthetic way، in terms of its availability on both ends of the sentence from the predicate and the predicate to it، and they are represented here by the subject and the predicate، and the coming of the subject with its multiple patterns related to the definition in the original، as well as the predicate (accredited interest) with its three types، The study included a set of provisions of the nominal sentence، and this study did not neglect the semantic aspect of the structure. The Qudsi hadiths are of great importance in view of their being considered a source of the Islamic and linguistic heritage that conducts eloquent protest for grammatical and linguistic uses. Therefore، these conversations represented a sample for this research.

Keywords: “Subject، Hadith، Structural Analysis”

المقدّمة

إن الجملة الاسمية تتكون من المبتدأ والخبر، وهما الركنان الأساسيان فيها، وتحصل الفائدة بمجموعهما فالمبتدأ معتمَد الفائدة، والخبر محل الفائدة، وإذا ما أردنا ذكر بعض تعريفات الجملة الاسمية أو ما تدل عليه فيُعد قول الخليل من أول الأقوال للتعريف بها كونها تركيباً يبدأ باسم، وذلك ما نقله عنه سيبويه في قوله ((إذا ابتدأت الاسم فإنما تبتدئه لما بعده، فإذا ابتدأت فقد وجب عليك مذكور بعد المبتدأ لابدّ منه، وإلّا فَسَدَ الكلام ولم يَسُغ لك)) (الكتاب: ٢/ ٣٨٩).

والجدير بالذكر أن سيبويه(١٨٠هـ) لم يتحدّث عن «الجملة» بمعناها الاصطلاحي وإنما عن طريق الإشارة إلى عناصر تركيبها كالمسند والمسند إليه بأنها ((ما لا يستغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منهما بدّاً، فمن ذلك الاسم المبتدأ أو المبني عليه، وهو قولك: عبدُالله أخوك، وهذا عبدالله)) (المصدر نفسه: ١/ ٢٣) فلم يعرّفها وإنما بيّنها عبر التمثيل لها بجمل، وذكرها الزجاجي(٣٣٧هـ) عندما جعل الجملة قسمين، اسمية، وفعلية، فجملة المبتدأ والخبر أو ما أصله المبتدأ والخبر هي الاسمية، والفعلية التي صدرها فعل (ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٣٢٧)، ولعلّ من أبسط تعريفاتها ((هي التي صدرها اسم نحو: زيد قائم، وهيهات العقيق، وقائم الزيدان عند من جوزه وهو الأخفش والكوفيون)) (مغني اللبيب: ٢/ ٣٨٦) وتكاد الجملة العربية تنفرد بظاهرة الجملة الاسمية التي يتألف طرفاها من اسمين، فالجملة العربية منها ما يكون طرفا الإسناد فيه اسمين على أن يكون في أحدهما معنى الوصف، أما الجملة في اللغات الأخرى فلا يمكن أن تخلو من الفعل، كفعل الكون كان وما يشتق منه ـــ الذي لابد منه إذا لم يكن في الكلام فعل غيره من الأفعال (ينظر: نحو التيسير: ١٢٤).

ومن خصائصها أنها تكون بسيطةً ومركبة، تقبل النسخ بالأحرف والأفعال، وواجبة التطابق عددياً ونوعياً بين طرفي الإسناد ويكون التطابق مباشراً عن طريق التثنية أو الجمع وغير مباشر عن طريق الروابط كالضمير والاشارة أو العموم إذا كان المركب تركيباً إسنادياً، أما الترتيب، فإن الأصل فيها تقدم المسند إليه على المسند، فلا يصح العدول عنه إلاّ لأغراض بلاغية(ينظر: مقومات الجملة العربية: ١٤٥)((والواضح أن الجملة الاسمية في اللغة العربية لا تشتمل على معنى الزمن فهي جملة تصف المسند إليه بالمسند ولا تشير إلى حدثٍ ولا إلى زمن)) (اللغة العربية معناها ومبناها: ١٩٣) وهذا ما أكده الدكتور الجواري أيضًا بقوله ((فإذا خلا الوصف أو المسند من الزمن كان الوصف اسمياً وسميت الجملة اسمية)) (نحو التيسير: ١٢٣).

هذا وقد اقتضت المادة المتحصّل عليها أن يقسّم البحث على مبحثين؛ تضمّن الأول منها الحديث عن أنماط المبتدأ المعرب، في حين اختصَّ الثاني بالحديث عن أنماط المبتدأ المبني، وكما يأتي:

المبحث الأول

أنماط المبتدأ المعرب

توطئة

المبتدأ أول طرفي الإسناد في الجملة الإسمية، فـ((الاسم أول أحواله الابتداء))(الكتاب: ١/ ٢٣) والمبتدأ يحلُّ اسمًا ((فالمبتدأ كل اسم أبتدئ ليبنى عليه كلام، والمبتدأ والمبني عليه رفع، فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه))(المصدر نفسه: ٢/ ١٢٦) والمبتدأ ((لم يكن مبتدأ لأنه منطوق به أوّلاً، ولا كان الخبر خبراً لأنه مذكور بعد المبتدأ، بل كان المبتدأ مبتدأ لأنه مسند إليه ومثبت له المعنى، والخبر خبراً لأنه مسند ومثبت به المعنى))(دلائل الإعجاز: ١٨٩) والخبر هو((كل ما أسندته للمبتدأ وتحدثت به عنه))(البديع في علم العربية:١/ ٦٧)، ويأتي المبتدأ في الجملة الاسمية على عدة أنماط، فقد يأتي معرفة، ونكرة، ومصدراً مؤولاً، كذلك يأتي الخبر مفردًا، وجملة، وشبه جملةٍ، وبشكل عام فإن المبتدأ يأتي معرباً، ومبنيًّا أيضا وفي ما يلي تفصيل ذلك:

١. المبتدأ اسم علم

مراتب المعارف محل خلاف بين النحويين فـ((ذهب النحويون المتقدمون والمتأخرون إلى أن الاسم العلم أعرف المعارف ثم المضمر... واحتجوا بأن العلَم لا اشتراك فيه في أصل الوضع، وإنما تقع الشركة عارضة فلا أثر لها))(الأصول في النحو: ١/ ٢٦، وينظر: شرح التصريح على التوضيح ١/ ٩٦)، وإنما ((صار الاسم العلم معرفة، لأنها وضْعُ دلالةٍ على شخصٍ واحدٍ بعينه من بين سائرِ أمّتِه، فلهذا صار معرفةً))(علل النحو:٣٨٠)، فـ((الأصل فيه أن يوضع على شيءٍ لا يقع على غيره من أمته))(الانصاف: ٢/ ٥٨١)، وممّا جاء في الأحاديث القدسية ((حُسَينٌ رايَةُ الهُدى... بُورِكَ مِن مَولُودٍ))(الموسوعة: ٢٠٧)، فاسم العلم (حسينٌ) مسمى موضوع للدلالة على شخص محدّد بعينِه، يكفيه ليميزَه عن الآخرين.

ونلحظ في هذا النمط من الجملة الاسمية مجيء المبتدأ معرفةً والخبرُ معرفةً، والذي ينبغي أن يكونَ عليه الكلام أن المبتدأ معرفة والخبر نكرة(الأصول في النحو: ١/ ٦٥)، وللنحويين أقوالٌ في المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين بأيّهما يُبتدأ، منها: يُخيّر في المبتدأ، وقيل الأعم، وقيل بحسْبِ المخاطب، أو المعلوم عنده، وقيل الأعرف، أو غير الصفة(ينظر همع الهوامع: ١/ ٣٨٠)، وقد تكون الفائدة بمجموعِهما فـ((متى كان الخبرُ عن المبتدأ معرفةً فإنما الفائدة في مجموعهما))(الأصول في النحو:١/ ٦٦) ويبين الجرجاني (ت ٤٧١هـ) وجه الفرق بين الخبر حين يكون نكرةً أو يكون معرفة بقوله: ((اعلم أنك إذا قلت (زيد منطلق) كان كلامك مع من لم يعلم أنّ انطلاقاً كان، لا من زيد ولا من عمر، فأنت تفيده ذلك ابتداءً، وإذا قلت: (زيد المنطلق) كان كلامُك مع من عرف أنّ انطلاقاً كان إمّا من زيد وإمّا من عمر فأنت تُعلِمه أنّه كان من زيد دون غيره))(دلائل الاعجاز: ١٧٧) ولكن الدكتور إبراهيم أنيس يرى أنّ التقديم والتأخير في الرتبة بين المسند والمسند إليه حينما يكونان معرفتين لا يؤدي إلى اختلاف في المعنى ــ كما هو عند الجرجاني ــ إذ لا يعدو أن يكون أمرَ أُسلوبٍ فقط.(من أسرار اللغة: ٣٢٤).

وهذا النمط مصداقه الحديث القدسي: عن عبدالله بن مسعود قال: قال رسول اللهﷺ... قال الله ((لا إلهَ إلاّ اللهُ مُحمّدٌ رسُولُ الله، مُحمّدٌ نبيُّ الرّحمَةِ، وعليٌّ مقيمُ الحجةِ، أقسَمتُ بِعزّتي أنْ أَرحَمَ مَن تـوَلّاهُ وأُعـذّبَ مَن عـاداهُ)) (الموسوعة: ٣٠) موطن الشاهد في هذا الحديث هو التراكيب الإسنادية (محمد رسول الله، ومحمد نبي الرحمة، وعلي مقيم الحجة)، فكل تركيب منها جملة بسيطة؛ أي وحدة كلامية تضمنت في سياقها التركيبي عملية إسنادية واحدة، يتكون فيها المسند إليه من مركب اسمي هو اسم العلم (محمد) أو (علي) يؤدي فيها وظيفته التركيبية بوصفه ـ(مبتدأ)، ونلحظ أن المسند إليه (محمد) تكرر في جملتين متتابعتين؛ للتوكيد ولتثبيت المبتدأ وما أسند إليه في نفس المتلقي، فاسم العلم (محمد، وعلي) أشهر من المعرّف بالإضافة الذي بعده؛ لذا أُبتُدِئ به. فبعد ذكر المسند إليه تتوق النفس لمعرفة ما يلحقه من كلام لتتحقق الفائدة بالمسند وإن كان معرفةً، ولكنّه خبرٌ، لأن المبتدأ أعرف منه، وهذه الجمل الاسمية خالية من أي تركيب إضافي يُعقّد بنيتها الأساسية سوى أن المسند فيها جاء موسعاً بالإضافة. و من الاستقراء تبين أن المبتدأ العلَم هو أقل أنواع المعارف ورودًا في الأحاديث محل البحث. فقد ورد هذا النمط من المبتدأ في ثلاثة مواضع منها الموضعين آنفي الذكر وكذلك حديث ((أَنا غَرَسْتُ جَنَّةَ عَدْنٍ، مُحَمَّدٌ صَفْوتي مِنْ خَلْقي أَيَّدْتُهُ بِعَلِيٍّ)) (الموسوعة: ٢٨٣)

١. المبتدأ المُعرّف بلام التعريف

اختلف النحويون في تعريف الاسم بالألف واللام((فذهب الخليل إلى تعريفه بالألف واللام معاً، وذهب سيبويه إلى أنّ تعريفه باللام وحدها، وأنها لما زيدت للتعريف ساكنة أدخلوا عليها الهمزة لئلا يُبتدأ بالساكن، لأن الابتداء بالساكن محال)) (أسرار العربية: ٣٤٤- ٣٤٥) والألف واللام تارة تكون عهدية وأخرى جنسية كما جاء في الملحة ((والمعّرف بالألف واللام نحو(الرجل)؛ وهذه تكون تارةً للعهد كقوله تعالى ﴿كَما أَرسَلْنا إلى فِرْعَونَ رَسُولاً فَعَصَى فِرْعَونُ الرَّسُولَ﴾ المزمل/ ١٥ــــ١٦، وتكون تارة للجنس كقولك الرجل خير من المرأة)) (اللمحة في شرح الملحة: ١/ ١٢٥) والمقصود بالعهد((الأمر المتفق عليه بين المتكلم والسامع... فتدخل (ال) لإفادة المعنى السابق... ويقصد بتعريف الجنس هو: أن يتخصص الاسم بدخول (ال) عليه في الدلالة على مفهوم الاسم العام مع صرف النظر عن الأفراد التي تندرج تحته)) (النحو المصفى:١٨٧ـ١٨٨)، ومثال ال الجنسية ما جاء في الموسوعة ((العَظَمَةُ رِدائي، والكِبرِياءُ إزارِي فمَن نازَعَني فِيهِما قَصَمْتُه)) (الموسوعة: ٨٤)، فـ(ال) الجنسية تعني أن العظمةَ كلَّها لله تعالى رداءً، كذلك الكبرياء. و((الاسم المحلى بال الجنسية قريب من النكرة فيجوز أن تكون الجمل بعده صفات له، وذلك نظير ما قالوه في قول الشاعر:

ولَقَـد أَمُـــــرّ عـلى اللّئيـمِ يَسـبُّني

فأَمـرّ ثـمّ أقـــــــولُ لا يَعْنينـي

(خزانة الأدب: ١/ ٣٥٧)) (الانصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٥٩٥) فاللئيم معرف لفظاً في قوة النكرة (ينظر: توضيح المقاصد والمسالك ١: ٣٤٤)، و((ذو اللام الجنسية، فمن قِبَلِ اللّفظ معرفة ومن قِبَل المعنى لشياعه نكرة، ولذلك

يوصف بالمعرفة اعتباراً بلفظه وبالنكرة اعتباراً بمعناه))(همع الهوامع: ١/ ٢١٨) والمقصود بالتعريف هنا ليس عكس ا لتنكير(النكرة) وإنما جَعْلُ المسند إليه معلوماً للسامع، معيّناً ومحدّداً(مدخل إلى البلاغة العربية:٩٠)ويرى الأصوليون أن الجموع المنكّرة وهي جمع القلة وجمع الكثرة واسم الجنس الجمعي، إذا دخلت عليها (ال) الجنسية أو إذا أضيفت، فإنها تفيد استغراق العموم، فكلمة الأبـرار مثلاً في قوله تعالى: إِنَّ الأَبْرارَ لَفِي نَعِيمٍ الانفطار/ ١٣ حصل فيه استغراق لجميع أفراده أنهم منعمون في الجنة (دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين:١٥٣)جاء المبتدأ معرّفاً بالألف واللام في الأحاديث القدسية ومنها حديث ((والعِلمُ يشفعُ لصاحِبِه وحَقٌّ على اللهِ أَنْ لا يُخزِيَه...)) (الموسوعة: ٣٩) بنية جملة (العلم يشفع) مكونة من المسند إليه (العلم) معرّفاً بالألف واللام الجنسية التي أفادت العموم وشمول جنس (العلم) واستغراقه وليس علماً مخصوصاً، وجاء الخبر جملة فعلية فعلها مضارع ليدل على تجدد حدوث الشفاعة واستمرارها؛ لأن الجملة الفعلية هي الجملة التي يدل فيها المسند على التجدد(ينظر في النحو العربي نقد وتوجيه: ٤١)، والرابط في جملة الخبر (يشفع) هو الضمير المستتر فيه تقديره (هو) يعود على العلم، فهو مطابق له في التذكير والإفراد، وجملة (العلم يشفع) جملة مركبة؛ لأن الخبر فيها جملة، أما جملة الخبر فهي جملة صغرى لكونها جاءت خبراً.

٢. المبتدأ مضاف والخبر شبه جملة

المعرّف بالإضافة ((اسـم نكرة أضيف إلى واحـد من المعارف السابق ذكرها فاكتسب التعريف بإضافته)) (جامع الدروس العربية: ١/ ١٥٤) ويسمى المُركّب الإضافيّ، ويُعد من أقسام المُركب غير المفيد؛ أي هو الذي إذا سكت عليه القائل، لا يحصل للسامع خبراً أو طلباً مثل (غلام زيد) جزؤه الأول مضاف، وجزؤه الثاني مضاف إليه، وهو مجرور دائماً (ينظر: نحو مير: ٨ تراجع هي وما بعدها)، والكلمة بدخولها في تركيب اسمي: المضاف والمضاف إليه مثلاً يحدث لها ما لا يحدث وهي منفردة، فالمضاف يكتسب التعريف والتخصيص من المضاف إليه، فالاسمان المتضايفان يلوّن كل منهما الآخر بألوان تركيبية مختلفة (ينظر الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة: ٢٨٩)، نحو قوله سبحانه في الحديث القدسي ((عبْديَ المُؤمنُ لا أَصرِفُهُ في شَيءٍ إلّا جَعلْتُه خَيرًا لَهُ...)) (الموسوعة: ٨٧)، فالنكرة (عبد) اكتسبت التعريف والتمييز عبر الإضافة للضمير (ياء المتكلم). أما رتبة تعريف المضاف فللنحويين فيها مزاعم شتى، زعم بعضهم أنها في درجة ما أُضيف إليه ويُستثنى ما أضيف للمضمر فهو في رتبة العلم، وآخر لا يستثني حتى المضمر، وقال آخر إنها في رتبة ما دون تلك المعرفة دائما، أو هي في رتبة ما أضيف له مطلقـا (ينظر شرح شذور الذهب: ١/ ٨٧، شرح قطر الندى: ١١٦).

أما شبه الجملة في الخبر فـ((هي: الظرف، أو الجار الأصلي مع المجرور، وإنما سميت بذلك، لأنها مركبة كالجمل، فهي تتألف من كلمتين أو أكثر، لفظاً أو تقديراً)) (إعراب الجمل وأشباه الجمل: ٢٧١) يُلحظ في سبب التسمية آنفة الذكر الاعتمادُ على جانب التركيب بقول(لأنها مركبة كالجمل)، في حين يعتمد آخر على جانب المعنى فعنده تسميتها بشبه

جملة يرجع إلى الظرف أو الجار والمجرور الذي يؤدي معنى فرعيا لا مستقلا أو لأنهما ينوبان عن الجملة فأصبحا بذلك جملة ناقصة أو شبه جملة[1]التطبيق النحوي: ٣٥٥)، وقال آخر إنها سميت بشبه جملة ((لأن النحاة تخيلوا متعلقاً لكل من الجار والمجرور والظرف، وهذا المتعلق المحذوف يقدر فعلاً أو شبه فعل بطريقة مناسبة لسياق الكلام ومن البيّن أن هذا التخيل هو سرّ هذه التسميةِ))[2]النحوالمصفى:٢١٢)

واختلف النحويون قدماءَ ومحدثين في تحديد المتعلق المحذوفِ أو المقدّر الذي تتعلق به شبه الجملة، فذهب أبو بكر بن السراج (ت٣١٦هـ) إلى أن((كلًّا من الظرف والمجرور قسم برأسه، وليس من قبيل الجملة))[3]شرح ابن عقيل:١/ ٢١١) ويرى ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) أن الخبر الحقيقي هو المقدر وليس الظرف أو الجار والمجرور فقال ((واعلم أن الخبر إذا وقع ظرفاً أو جاراً ومجروراً... ليس الظرف بالخبر على الحقيقة وإنما الظرف معمول للخبر ونائب عنه والتقدير زيد استقر عندك، أو حدث، أو وقع))[4]ظر شرح المفصل:١/ ٢٣١) ويقدره ابن هشام (ت٧٦١هـ) بمشتق وليس فعلاً بقوله ((إن الخبر في الحقيقة متعلقهما المحذوف، وأن تقديره كائن أو مستقر، لا كان أو استقر وأن الضمير الذي كان فيه انتقل إلى الظرف والمجرور))(أوضح المسالك: ١/ ٢١١) ورأى السيوطي(ت ٩١١هـ) أنه يمكن اعتبار الجار والمجرور أو الظرف هو الخبر إذا كانت الفائدة متحققة بذكرهما دون حاجة إلى التقدير على أن يتصف بالتمام ((إذا وقع الظرف أو الجار والمجرور خبراً فشرطه أن يكون تاماً))(ينظر همع الهوامع: ١/ ٣٢٠ - ٣٢١) وهو ما قال به عباس حسن ((ويشترط في الظرف الواقع خبراً وفي الجار الأصلي مع المجرور كذلك أن يكون تامّاً أي يحصل بالإخبار به فائدة بمجرد ذكره ويكمُلُ به المعنى المطلوب من غير خفاء ولا لبس))(النحو الوافي: ١/ ٤٧٨) ويرى البصريون ((أن الاسم المحذوف يكون اسماً مشتقاً تقديره (كائن) أو (مستقر)، ولا يكون فعلاً (كان) أو (استقر)، وذلك أن الخبر يُقدر مفردا لأن الأصل فيه أن يكون اسما مفردا، فإذا قدرنا المحذوف فعلاً مثل (كان) أو (استقر) فهذا معناه أننا قدرنا الخبر جملة))[5]الجملة الاسمية عند ابن هشام الانصاري: ٤٨)

ومما جاء في الأحاديث القدسية على هذا النمط ((عِبادِي، أَنتُم خَلقِي وأَنا رَبُّكُم، أرزاقُكُم بِيَدي، فلا تُتْعِبُوا أَنفُسَكُم في ما تَكَفّلْتُ لكُم بِهِ فاطْلُبُوا أَرزاقَكُم مِنّي...))(الموسوعة: ٩١) الشاهد فيه جملة(أرزاقكم بيدي)، وهي جملة بسيطة مركبة من مبتدأ اسم صريح (أرزاق) معرف بإضافته إلى ضمير خطاب (الكاف)، والخبر شبه الجملة الجار والمجرور(بيدي)، في محل رفع خبر، أو جار ومجرور متعلق بخبر محذوف تقديره المشتق (كائنة) أو (مستقرة)، أو الفعل (كانت) أو (استقرت)، وإذا كان التقدير بالمشتق يكون هناك تطابق بين ركني الإسناد في الجملة من ناحية النوع والعدد، والبنية المقدرة هي الخبر المحذوف، أو تأويل شبه الجملة بأنّها حلت محله في الوظيفة والحالة الإعرابية والموقع الإعرابي.

٣. المبتدأ نكرة

أشار سيبويه(١٨٠هـ) إلى تحديد النكرة عند حديثه عن النعت الجاري على المنعوت، مما يُظهر دلالتها على الشيوع بقوله ((إنما كان نكرة لأنّه من أمةٍ كلُّها لهُ مثلُ

اسمه... فاسمه يَخلِطه بأمّته حتى لا يُعرَف منها)) (الكتاب: ١/ ٤٢٢) وقال المبرد(٢٨٥هـ) ((الاسم المنكر هو الواقع على كل شيء من أمته لا يخص واحداً من الجنس دون سائرة)) (المقتضب: ٤/ ٢٧٦) وعرفها أحد المحدثين ((اسم دلّ على غير معيّن كرجل وكتاب ومدينة)) (جامع الدروس العربية: ١/ ١٥٢) وجعل سيبويه (١٨٠هـ) والنحويون من بعده حصول الفائدة مسوِّغاً للابتداء بالنكرة بقوله ((ولو قلت: رجل ذاهب لم يحسن حتى تعرفه بشيء فتقول: راكب من بني فلان سائر)) (لكتاب: ١/ ٣٢٩) وقال ابن السراج (ت٣١٦هـ) ((إنما يراعي في هذا الباب وغيره الفائدة فمتى ظفرت بها في المبتدأ وخبرِه فالكلام جائز وما لم يُفِد فلا معنى له في كلام غيرهم)) (الأصول في النحو:١/ ٥٩) والرضي (ت ٦٨٤هـ) من القائلين بإفادة المخاطب ويظهر هذا من موافقته لابن الدهان (ت ٥٦٩هـ) حيث قال ((قال ابن الدهان – وما أحسن ما قال – إذا حصلت الفائدة فأخبِرْ عن أيِّ نكرةٍ شئت وذلك لأنّ الغرض من الكلام إفادةُ المخاطب فإذا حصلت جاز الحكم سواء تخصّص المحكوم عليه بشي أو لا)) (شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٣١) وحصول الفائدة شرط في الابتداء بالمعرفة كما في النكرة وهذا ما قال به ابن مالك (ت٦٧٢هـ) ((وحصول الفائدة شرط في الابتداء بالمعرفة والنكرة لكن حصولها في الابتداء بالمعرفة أكثر من عدمها، والابتداء بالنكرة بالعكس، فلذلك أُحتِيج إلى ذكر شروط تصحح الابتداء بالنكرة)) (شرح الكافية الشافية: ١/ ٣٦٣) ويُرجع ابنُ هشام الابتداء بالنكرة إلى العموم والخصوص بقوله ((ولا يبتدأ بنكرة إلاّ إن عمّت نحو: ما رجل في الدار، أو خصّت نحو: رجل صالح جاءني، وعليهما، ولعبد مؤمن..)) (متن شذور الذهب:١٢)

لذلك كان الابتداء بالنكرة في مواضعَ محددةٍ عند النحاة لحصول الفائدة، ومنها ما ذكره ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) ((النكرة الموصوفة، والنكرة إذا اعتمدت على استفهام أو نفي، وإذا كان الخبر عن النكرة ظرفاً أو جاراً ومجروراً وتقدم عليها نحو و(لي مال)، وإذا كان في تأويل النفي نحو شر أهرّ ذا ناب)) (شرح المفصل: ابن يعيش: ١/ ٢٢٥) وقد أنهاها بعض المتأخرين إلى نيف وثلاثين موضعاً أو أكثر من ذلك (ينظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٢١٨ ط٢٠ ١٩٨٠، وينظر اللمحة في شرح الملحة: ١/ ٢٩٧، وشرح شذور الذهب: ٢٣٥، وشرح قطر الندى وبل الصدى: ١١٨)، وزعم بعضهم أنها ترجع إلى الخصوص والعموم (ينظر شرح شذور الذهب:٢٣٥٩)، ويظهر مما ذُكر في آنفًا إن مسوغات الابتداء بالنكرة لها مواضع محدَّدة ومنها أن يأتي الخبر مقدماً على المبتدأ النكرة في حال كون الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً.

ومصداقه في الحديث القدسي من حديث طويل وارد في موعظة الله للنبي عيسى عليه السلام عن الإمام الصادق عليه السلام: فيما وعظ الله به عيسى عليه السلام ((ثُمّ أُوصِيكَ يا ابْنَ مَرْيَم البِكرِ البَتُولِ بسيّدِ المُرسَلينَ وحَبيبي...يا عيسى، دينُهُ الحَنِيفيّةُ وقِبلتُهُ مَكيَّة وهوَ مِنْ حِزْبِي وأنا مَعَهُ فَطُوبى لهُ ثُمَّ طُوبَى لَهُ،... ولهُ الكَوثَرُ والمَقامُ الأَكبَرُ في جَنّاتِ عَدْنٍ... لهُ حَوضٌ أَبْعدُ من بَكَّةَ إلى مَطلَعِ الشَّمسِ مِن رَحيقٍ مَختومٍ، فيهِ آنِيةٌ شِبْهُ نُجومِ

السّماءِ...)) (الموسوعة: ٣٧٧) وموارد الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر في الحديث المذكور هي (له حوض، فيه آنية) في هذين التركيبين تخصيص للمسند بالمسند إليه أي قصره عليه لتقدم المسند وتنكير المسند إليه (ينظر: خصائص التراكيب: ٣١٢) ((فلو تأخر الخبر لتوهم أنه صفة لأن الجملة وشبهها بعد النكرات صفات فالتزم التقديم دفعاً لهذا الإلباس)) (شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٢١٩)، وإذا تقدم فلا يكون وصفًا لأن الوصف يتأخر عن الموصوف ولا يتقدمه (نتائج الفكر في النحو: ١/ ٣١٥)وعلى الرغم من تأخر المسند إليه بقي محتفظًا بموقعه الإعرابي بوصفه مبتدأ.

والأمثلة المذكورة هي جمل أساسية مطلقة، ومن حيث الرتبة جاءت على غير القياس فتقدم فيها الخبر وتأخر المبتدأ، فشبه الجملة خبر مقدم، أو هو متعلق بخبر مقدم محذوف تقديره كائن أو مستقر والبنية المقدرة في الجملة هي الخبر المحذوف.

المبحث الثاني

أنماط المبتدأ المبني

١. المبتدأ ضمير

أصل الابتداء المعارف ((وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يَبتدئ بالأعرف، وهو أصل الكلام)) (الكتاب: ١/ ٣٢٨) وهذا ((الذي ينبغي أن يكون عليه الكلام)) (الأصول في النحو: ١/ ٦٥) فـ((الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة لا نكرة لأن النكرة مجهولة غالباً، والحكم على المجهول لا يفيد)) (شرح قطر الندى وبل الصدى: ١١٧)، كما في الحديث القدسي، عن أبي عبد اللهﷺ أوحى الله تعالى إلى آدم ((التّوبَةُ مَبسُوطةٌ إلى حِينِ النّفَسِ الأَخيرِ مِن الحَياةِ)) (الموسوعة: ٦٨)، كذلك أن يكون معرفة أو ما قاربها من النكرات (مدخل إلى دراسة الجملة العربية: ٩٢)، والمبتدأ هو ما كان ((معلوماً قبل الكلام، ولا يساق الحديث لإعلانه وإبانته للسامع فهو المبتدأ أي: المحكوم عليه، ولو جاء لفظه متأخراً في الجملة)) (النحو الوافي: ١/ ٤٤٣).

فالضمير أحد المعارف ((وإنما صار الإضمار معرفة لأنك إنما تضمر اسماً بعد ما تعلم أن من يحدَّث قد عرف من تعني وما تعني وأنك تريد شيئاً يعلمه)) (الكتاب: ٢/ ٦)، ومثاله في الأحاديث القدسية ((عَبْدِي ما أَنْصَفْتَني، أَذْكُرُكَ وتَنْسَى ذِكْرِي...أَنتَ مُعْتَكِفٌ على فِعْلِ الخَطَايا))[1] الموسوعة: ٩٤)،هنا جاء المبتدأ ضميرًا منفصلًا(أنت)، وقال المبرّد (ت٢٨٥هـ): ((إنما صار الضمير معرفةً لأنك لا تضمره إلا بعد ما يعرفُه السامع وذلك أنك لا تقول مررت به، ولا ضربته، ولا ذهب، ولا شيئاً من ذلك حتى تعرفه وتدري إلى من يرجع هذا الضمير)) (المقتضب: المبرد: ٤/ ٢٨٠) وقد جاء هذا النمط، في الحديث القدسي، ((أَنا أَهْلٌ أنْ أُتَّقَى، فلا يُجْعلْ مَعِي إلهٌ، فمَنِ اتّقَى أَنْ يَجعلَ معي الهًا، فأنَا أَهلٌ أَنْ أَغفِرَ لَهُ)) (الموسوعة: ٥٧)، جاء المبتدأ ضميراً (أنا) والضمائر من حيث المبنَى ((ليست ذات أصول اشتقاقية فلا تنسب إلى أصول ثلاثة ولا تتغير صورها التي هي عليها كما تتقلب الصيغ الصرفية)) (اللغة العربية معناها ومبناها: ١١٠)، وهي من الإشاريات في علم اللغة التداولية فـ((لا

يمكن وصف الضمير بالتعريف والتنكير في النظام، وإنما يكون معرفة حين تعين على ذلك قرائن السياق)) (ينظر: م. ن، ص. ن) والخبر (أهلٌ) مفرد نكرة حُكم به على المبتدأ، وجملة (أنا أهلٌ) جملة بسيطة غير مركبة ولا منسوخة، فالضمير مرفوع على الابتداء ورتبته التقديم على الأصل، والخبرُ اسمٌ مرفوع مفرد نكرة مؤخرٌ على أصل بناء الجملة، التي لم يتعرض فيها عنصرا الإسناد لأي عامل يؤثر في بنيتها. وتكرر بناء (أنا أهلٌ) في سياق الحديث مرتين إحداهما سبب والأخرى نتيجة بأسلوب شرطي يفيد أنّ من جعل الله أهلاً لتقواه، المتمثل بعدم الإشراك به سبحانه؛ لتأتي جملة الجواب الاسمية المقترنة بـ (الفاء) (فأنا أهلٌ أن أغفر له) لتقرر أن من كان هذا دأبَه ومسعاه سيجعله سبحانه أهلاً لمغفرته، جاء الجواب بالجملة الاسمية الدالة على الثبوت لتؤكد حتمية مغفرة الله سبحانه وثبوتها، وعود الضمير معلوم هنا وإن لم يُسبق بمُظهر يعود عليه، فهو عائد على الذات الإلهية. هذا ما يبينه السياق والمعنى العام للحديث.

٢. المبتدأ اسم إشارة

ذهب ابنُ السراج(٣١٦هـ) إلى أنّ ((اسم الإشارة أعرف المعارف ثم يليه المضمر والعلم، واحتج بأنّ اسم الإشارة يتعرف بشيئين: بالعين والقلب وغيره يتعرف بالقلب لا غير)) (الأصول في النحو: ١/ ٢٦). *المراد بالاسم المبهم هنا: اسم الإشارة:وينظر: الإنصاف: ٢ / ٥٨١) وهذا ما احتج به الكوفيون في ترجيح قولهم بأن اسم الإشارة أعرف من العلَم ((إنما قلنا إن الاسم المبهم* أعرف من الاسم العلم، وذلك لأن المبهم يعرف بشيئين: بالعين والقلب وأما الاسم العلم فلا يعرف إلّا بالقلب وحده، وما يعرف بشيئين ينبغي أن يكون أعرف مما يعرف بشيء واحد)) (الانصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٥٨١)، نحو ما جاء في الحديث القدسي ((يا آدمُ هذِهِ أَمَتِي حَوّاءُ أَفَتُحِبُّ أَنْ تَكُوْنَ مَعَكَ...)) (الموسوعة: ٤٨٢)، اسم الإشارة (هذه) معيَّن بطريقتين: المشاهدة، والادراك، فالعين (جارحة آدم) كانت ترى حواء، أما القلب فعلى الرغم من عدم اختلاط حواء بغيرها؛ لأنها المرأة الوحيدة بعد آدم، فقد ادركها قلب آدم بعد أن وضع الله تعالى المعرفة فيه ((... وقد علمه قبل ذلك المعرفة بكل شيء)) (م. ن: ٤٨٢).

فذكر المسند إليه باسم الإشارة، ليتقرر الحكم عليه لما في الإشارة من التمييز والوضوح كما في الآية الكريمة ﴿فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوازِينُه فأُولئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُون﴾ المؤمنون / ١٠٢، وأسماء الإشارة منها ما يستعمل للقريب نحو (هذا) ومنها ما يستعمل للبعيد نحو (أولئك) ومعنى البعد والقرب الكامن في أسماء الإشارة معنى طيّع خاضع لسياق الكلام، ونجد البعد يعطي ألواناً ومعانٍ متعددةً وكذلك القرب.

فالفرزدق حينما يخاطب جريراً بقوله:

أُولئـكَ آبائِـي فَجِئْنـــــي بِمِثلِهِـم
إذا جَمَعَتْنـا يـا جَريـــــــرُ المَجامِـعُ
(خزانة الأدب: ٩/ ١١٤.)

نجد البعد في المسند إليه مشيراً إلى بُعد منزلتِهم من أن يتطاولَ إليها مثلُ جرير فيأتي بمثلهم. أما معنى القرب في قول الذّهلول بن كعب العنبري حين يقول:

تَقـــــــولُ ودَقّتْ نَحرَهـا بيَمينِهـا
أبَعـلِيَ هـــــــذا بالرّحَـى المُتَقاعسِ
(م. ن ٨/ ٤٣٠)

ففي الإشارة للقريب معنى الاستخفاف، ودنو المنزلة وأنه لصيق بالتراب (ينظر خصائص التراكيب: ٢٠٢ – ٢٠٤).

ومما جاء على هذا النمط – المبتدأ اسم اشارة – في الأحاديث القدسية: عن الإمام الصادقﷺ...، فقالت الملائكة الهنا وسيدنا ما هذا النور؟ فأوحى الله إليهم ((هذَا نُورٌ مِن نُورِي، أَصْلُهُ نُبُوَّةٌ وفَرعُهُ إمامَةٌ، أَمّا النّبُوّةُ فلِمُحمّدٍ عَبْدِي ورَسُولِي، وأَمّا الإمامَةُ فلِعَلِيٍّ حُجّتِي ووَلِيّي، ولَوْلاهُما مَا خَلَقْتُ خَلْقِي)) (الموسوعة: ٢٣)، الحديث يُظهر أن المسند إليه جاء بأعرف المعارف اسم الإشارة (هذا) في جملة (هذا نورٌ) فالمبتدأ تميز فيها كونه اسم إشارة للقريب ليؤكد عظمة النبي محمدﷺ وعظمة الإمام عليﷺ وقرب منزلتهما من الباري سبحانه، ويتجلى ذلك أيضاً بنسبته النور إلى ذاته المقدسة في شبه الجملة (من نوري) التي جاءت لتصف هذا النور وتخصصه، وتتجلى عظمتهما – سلام الله عليهما – في لفظه (عبدي، ورسولي، وحجتي، ووليي) فالإضافة هنا توجب التشريف، وكذلك جعل نورهما نوراً واحداً ولم يتحدث عنه بصيغة المثنى فلم يعبر عنهما بـ(هذان).

٣. المبتدأ اسم موصول

الموصول ((ما لا يتم جزءاً إلاّ بصلةٍ وعائدٍ، وصلته جملة خبرية، والعائد ضمير له)) (الكافية في علم النحو:٣٤، وينظر: التعريفات: ٢٣٧)، وهو ((اسم مبهم يحتاج دائما في تعيين مدلوله، وإيضاح المراد منه إلى أحد شيئين بعده، إما جملة وإما شبهها، وكلاهما يسمى صلة الموصول)) (النحو الوافي: ١/ ٤٤٠) فهو عبارة عما يحتاج إلى أمرين أحدهما: الصلة وهي واحدة من أربعة أمور: أحدها الجملة، وشرطها أن تكون خبرية (ينظر شذور الذهب: ٨٠)، ومنه قوله سبحانه في الحديث القدسي ((مَنْ لانَ لِحَقِّي وتَواضَعَ لِي ولَمْ يَتكَبّرْ فِي أَرْضِي، رَفَعْتُهُ حَتّى أَجْعَلَهُ فِي عِلِيّنَ)) (الموسوعة: ٤٤١)، فهنا الاسم الموصول (مَنْ) مبهم لا يدل على معيّن إلَا بما بعده من الصلة، وهي جملة فعلية، لتدل (منْ) على الذي لانَ لحق الله، والغالب على صلة المبتدأ الموصول في الأحاديث القدسية مجيؤها جملةً فعلية نحو ما جاء في مواعظ الله تعالى للنبي محمدﷺ ــ ((يا أَحمدُ استَعمِلْ عَقلَكَ قَبلَ أَنْ يَذهَبَ فمَنِ استَعمَلَ عَقلَهُ لا يُخْطِئُ، ولا يَطْغَى... يا أَحْمَدُ ليسَ شَيءٌ مِنَ العِبادَةِ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنَ الصَّمتِ والصَّومِ، فَمضنْ صَامَ ولَمْ يَحْفَظْ لِسانَهُ، كَمَنْ قَامَ ولَمْ يَقرَأْ فِي صَلاتِهِ، فَأُعْطِيه أَجْرَ القِيامِ، ولَمْ أُعْطِهِ أَجرَ القِيامِ)) (م. ن/ ٣٦٥) في الحديث المذكور نلحظ أنّ الاسم الموصول ورد ثلاث مرات، فيها جميعا جاءت صلته جملة خبرية، ولا يجوز تقديم هذه الصلة على الموصول، وكذلك الفصل بينهما غير جائز، والصلة لا تكون إلّا جملةً خبرية (ينظر اللمع في العربية: ١/ ١٢٤)، واشتراط جملة الصّلة بالخبرية؛ لأنه ((يجب أن يكونَ مضمونُها معلوم الانتساب إلى الموصول للمخاطب قبل الخطاب، والجمل الإنشائية ليست كذلك، لأن مضمونَها لا يُعلم إلّا بعد إيراد صيَغِها)) (حاشية الصبان على شرح الاشموني لالفية ابن مالك: ١/ ٢٦٢)، والجمل التي وردت صلةً في الأحاديث القدسية خبرية كلها.

وثانيها: الضمير العائد من الصلة إلى الموصول: وشرطه

أن يكون مطابقاً للموصول في الإفراد والتذكير)) (ينظر شرح شذوذ الذهب: ٨٠) نحو الحديث القدسي ((مَنْ أَبغَضَنِي كانَ حَقًّا عَلَيّ أَنْ أُعذِّبَه بأشدِّ عَذَابِي)) (الموسوعة: ٢١٦)، وحديث((وأَمّا مَا أَحسَنتَ فَمَشْكُورٌ، وأَمّا مَا أَسَأتَ فَمَغفُورٌ)) (م. ن: ٢٧٢) و((ومَا أُرِيدَ بِهِ وَجْهِي فكَثيرُهُ قَليلٌ)) (م. ن: ٣٨٤ ٩) نرى في حديث (فمن صام ولم يحفظ لسانه...) أن في الصلة (صام) ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على المبتدأ الموصول (مَن) وكذلك (الهاء) في (لسانه) يعود على المسند إليه الموصول (مَن).

النتائج

وفي ختام هذا البحث يمكننا القول:

١. إن المبتدأ المعرب، لاسيَّما العلم منه هو أقل أنواع المعارف ورودًا في موسوعة الأحاديث القدسية، مقتصرًا على لفظ الجلالة وقلة من أعلام الأنبياء المخاطبين.

٢. غلب على صلة المبتدأ (المبني) الموصول في الأحاديث القدسية أن ترد جملةً خبرية على الأصل وفعليةً تحديدًا، مراعاة لعلم المخاطب قبل الخطاب مما تقتضيه الجملة في فعليتها.

٣. تضمنت موسوعة الأحاديث القدسيّة مجموعة كبيرة من شواهد الجملة الاسمية بصورة عامة، وأنماط المبتدأ المبني والمعرب منها على وجه الخصوص، التي توضح القواعد النحوية، التي يمكن اعتمادها بدلًا من الأمثلة والأساليب المصنوعة.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

١. أسرار العربية: أبو البركات عبدالرحمن بن ابي سعيد الانباري(ت٥٧٧هـ)، تحقيق: بركات يوسف هبود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت ـــ لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٢. إعراب الجمل وأشباه الجمل: الدكتور فخر الدين قباوة، دار القلم العربي، حلب، ط٥، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م

٣. الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة: الدكتور محمود عبدالسلام شرف الدين، دار مرجان، ط١، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٤. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري أبو البركات كمال الدين الأنباري(ت ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م

٥. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله بن يوسف أبو محمد جمال الدين بن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ)،المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر.

٦. التطبيق النحوي: الدكتور عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ط٢، ١٩٩٨م.

٧. التعريفات: علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني(ت ٨١٦هـ):ضبطه وصححه: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت ط١ ١٤٠٣هـ ـــ ١٩٨٣م

٨. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: المرادي المعروف بابن أم قاسم (ت٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: الأستاذ الدكتور عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١،

١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

٩.جامع الدروس العربية: الشيخ مصطفى الغلاييني، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط٢٨، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م

١٠.الجملة الاسمية عند ابن هشام الأنصاري: الدكتورة أميرة علي توفيق، مكتبة، ١٣٩١ه- ١٩٧١م.

١١.حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي(ت١٢٠٦هـ)، تحقيق: طالب عبد الرؤوف سعد، دار الكتب العلمية، بيروت ـــ لبنان ط١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

١٢.خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٩٣هـ)،تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨ه ـ ١٩٩٧م.

١٣.خصائص التراكيب - دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني: الدكتور محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبه، القاهرة، ط٤، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م

١٤.دلائل الإعجاز: الشيخ الإمام أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني(ت٤٧٤هـ)، قرأه وعلق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة.

١٥.دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين: الدكتور موسى بن مصطفى العبيدان، الأوائل، سورية - دمشق، ط١، ٢٠٠٢م.

١٦.شرح ابن عقيل: بهاء الدين عبدالله بن عبد الرحمن بن عقيل العقيلي المصري الهمداني(٧٦٩هـ)، المحقق: محمد مجيد الدين عبد الحميد، دار التراث، ط٢٠، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

١٧.ديوان جرير:، جرير بن عطية الكلبي التميمي(١١٠هـ)، دار الكتب العلمية، ط٤، ٢٠٠٩.

١٨.ديوان عنترة بن شداد، دار الفكر العربي، ط٢، ١٩٩٨.

١٩.شرح التصريح على التوضيح أو التصريح لمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبدالله الأزهري(٩٠٥هـ): تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان ط١ ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٢٠.شرح جمل الزجاجي: أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه: فوّاز الشعّار، إشراف: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

٢١.شرح الرضي على الكافية: رضي الدين الاسترآبادي، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، جامعة قان يونس - بنغازي، ط٢، ١٩٩٦م.

٢٢.شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف المعروف بابن هشام النحوي(ت٧٦١هـ)، اعتنى به محمد ابو فضل عاشور، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٢ه ـــ ٢٠٠١م.

٢٣.شرح قطر الندى وبل الصدى: أبو محمد عبدالله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، مطبعة السعادة، مصر، ط١١، ١٣٨٣هـ - ١٩٦٣م

٢٤.شرح الكافية الشافية: العلامة جمال الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني(ت٧٦٩هـ): حققه وقدم له: الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م

٢٥.شرح المفصل للزمخشري: موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي(ت٦٤٣هـ)، قدم له ووضع هوامش: الدكتور إميل بديع يعقوب: دار الكتب العلمية، لبنان - بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٢٦.علل النحو: ابو الحسن محمد بن عبدالله الوراق (ت ٣٢٥هـ)، تحقيق ودراسة محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشيد، الرياض، ط١ ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٢٧.في النحو العربي نقد وتوجيه: مهدي المخزومي، دار الرائد العربي بيروت ــ لبنان، ط٢، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٢٨.الكافية في علم النحو: ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري المالكي (ت ٦٤٦ هـ)، تحقيق الدكتور صالح عبدالعظيم الشاعر، مكتبة الآداب - القاهرة، ط١ ٢٠١٠.

٢٩.الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت ١٨٠هـ): تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مطبعة الخانجي، ط٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٣٠.اللغة العربية معناها ومبناها: الدكتور تمّام حسّان، دار الثقافة، الدار البيضاء ــ المغرب.

٣١.اللمحة في شرح الملحة: محمد بن الحسن الصائغ (ت ٧٢٠هـ)، دراسة وتحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط١، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م

٣٢.اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ)، المحقق: فائز فارس دار الكتب الثقافية - الكويت.

٣٣.متن شذور الذهب: جمال الدين محمد بن يوسف بن هشام الأنصاري الشهير بالنحوي (ت ٧٦١هـ)، شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي واولاده، الطبعة الأخيرة، ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م.

٣٤.مدخل إلى البلاغة العربية: الدكتور يوسف مسلم أبو العدوس: دار المسيرة، عمان - الأردن، ط١، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م.

٣٥.مدخل إلى دراسة الجملة العربية: الدكتور محمود أحمد نحلة، دار النهضة العربية، ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م.

٣٦.مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: عبدالله بن يوسف أبو محمد جمال الدين بن هشام(ت٧٦١هـ)، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.

٣٧.المقتضب: محمد بن يزيد المبرد(٢٨٥ هـ)، المحقق محمد عبدالخالق عضيمة: عالم الكتب، بيروت.

٣٨.مقومات الجملة العربية: الدكتور علي أبو المكارم، دار غريب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٧م.

٣٩.من أسرار اللغة: الدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الانجلو المصرية، ط٦، ١٩٧٨م.

٤٠.موسوعة الأحاديث القدسية: حسين نجيب محمد دار المحجة البيضاء، بيروت ــ لبنان، ط١، ١٤٣١ه ــ ٢٠١٠م.

٤١.نتائج الفكر في النحو: أبو القاسم عبدالرحمن بن عبدالله السهيلي (ت ٥٨١هـ)، حققه وعلق عليه: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، ط١، ١٤٠٢هـ- ١٩٩٢م.

٤٢.نحو التيسير دراسة ونقد منهجي: الدكتور أحمد عبدالستار الجواري، مطبعة الجمع العلمي العراقي، ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م.

٤٣.النحو المصفى: الدكتور محمد عيد، مكتبة الشباب

٤٤.نحو مير (مبادئ قواعد اللغة العربية): علي بن محمد بن علي الشريف الحسيني الجرجاني، وضع الحواشي: عبد القادر أحمد عبد القادر، مكتبة الفيصل، ط١٤٠٨،١ه - ١٩٨٧م.

٤٥.النحو الوافي: عباس حسن: دار المعارف بمصر ط٣

همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.